

## باب الانتقاد والاستدراك على المنار

﴿ مذهب الاباضية في صلاة المسافر والاستفتاح والتأمين ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
 رحمهم الله أستاذنا وشيخنا السيد محمد رشيد رضا واكرمه وأعانه ونصره . أما بعد  
 فاني أريد أن أعرض من آثار المسلمين أجوبة على سؤالات السائل باللسان الآخر  
 الصادر بتاريخ جمادي الأولى سنة ١٣٢١

ولم أقصد بهذا آثار التفاضل أو التشهير بالأصوب أو الأخرى وإنما مجرد عرض  
 أقوال المسلمين أهل الدعوة على معرض أقوال غيرهم ليكون المجال أوسع للمستبصرين  
 مع اعتبار اني لم اكن معترضاً ولا منتقداً ولا مدعياً بل اني كثير الجهل قليل العلم  
 الجواب على {س ١٠} ان القصر في السفر رخصة من الله تعالى وتخفيف ودليلها  
 من الكتاب والسنة . أما الكتاب فقوله تعالى { واذا ضربتم في الارض فليس  
 عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة } وأما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام للفاروق  
 رضي الله عنه حين سأله عن قصر الصلاة فقال « صدقة من الله تصدق بها عليكم  
 فاقبلوا صدقته » وقوله عليه السلام « ان الله يحب أن تؤتى رخصه كما تؤتى عزاءه »  
 فالفهوم من هذا ان صلاة السفر سنة لا يجوز تركها . وأما المسافة التي يجوز فيها صلاة  
 السفر فمرسوخان والدليل ما روي انه صلى الله عليه وسلم خرج ذات يوم ومعه أصحابه  
 حتى اذ صار في ذي الحليفة فصلى بهم ثم جمع فسئل عن ذلك فقال « أردت أن أعلمكم  
 صلاة السفر أو قبل حد السفر » والفرسخ عند علماء أهل الدعوة رحمهم الله ثلاثة أميال  
 والميل أربعة آلاف ذراع .

ولا بد من المسافر أن ينوي سفرأ مسافة تجاوز فرسخين فصاعداً وان لم ينو  
 السفر وتمدى فرسخين وتجاوز بيوت مصره أو بلده ورجعت الصلاة صلاحاً قصرأ  
 وجائز للمسافر اذا حضرت الصلاة أن يصلي خلف الامام المقيم أرباعاً . والمسافر  
 يلزمه القصر وان في بلده مادام لم ينو الاقامة فيها ولا ينكسر عليه القصر حتى يصل  
 السور في المنزل وفي البيت الى يابه وفي الحصن الى أوتاده ، والمقصود دخوله الوطن  
 فنسها يصلي تمامأ صلاة الاقامة ، وقد مضت السنة أن يقصر المسافرون وان أقاموا  
 عشر سنين ما لم يتخذوها وطنأ ، وقد بلغنا ان عبد الله بن عمر أقام بأفريجان سبعة عشر

شهرًا يصلي قصرًا والله أعلم

ومن آثار المسلمين أن الرجل إذا تزوج امرأة مسافرة وهو مقيم أتمت معه وإن اشتد عداً مسافراً أتم معه وإن تزوج امرأة حاضرة لم يتم معها إذا كان مسافراً هو وهي في أعداد المقيمين ولا تقصر معه حتى يتحول معه مكاناً يمدى الفرسخين. وإن اشتد عداً وهو مسافر وكان العبد مقياً كان في أعداد المقيمين حتى يتحول معه ويجاوز الفرسخين

الجواب على {س ١٣} المستحب عند المسلمين اقتداءً بأكثر الصحابة عمر وعائشة وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم إذا قاموا إلى الصلاة وجهوا لها «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» ثم بالاستعاذة من الشيطان الرجيم قبل تكبيرة الأحرام أو بعدها كلا الفعلين جائز، وقراءة فاتحة الكتاب بالبسمة خلف الإمام فقط، وأما فداً فقراءة الفاتحة وثلاث آيات من القرآن على الأقل لقوله عليه السلام «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» فصاعداً وفي رواية أخرى أنه أمر أعرابياً أن يقرأ في الصلاة فاتحة الكتاب وما يسر من القرآن، وما روي أيضاً من طريق آخر أنه قال عليه السلام «وشيثاً من القرآن معها» والله تعالى أعلم. وأما التأمين بعد فاتحة الكتاب فلم يلبسنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه فعله لأنه لم يكن من القرآن وإنما التأمين في الدعاء بعد أداء الصلاة والخروج منها لقوله تعالى (فإذا فرغت فانصب) أي إذا خرجت من الصلاة فانصب إلى الدعاء والله أعلم

(المنار) يعني الكاتب بأهل الدعوة من المسلمين الإباضية أهل مذهبه. أما قوله أن القصر في السفر رخصة ثم قوله أنها سنة فيوافق قول الثبافية وقد رجحنا في التفسير وغير التفسير خلافة، وأنه واجب وقام وعزيمة ولذلك لم يتم النبي (ص) الظهر والعصر والعشاء في سفر قط، وبه صرح طائفة كما ثبت في صحيح البخاري، وفي (كتاب الجامع الصحيح) للفراهيدي المتعمد عند الإباضية. قال شارحه الشيخ عبيد الله بن حميد السلمي - وهو من أشهر علمائهم في هذا العصر - : «وقد أخذ بظاهره أصحابنا والخنفية والمادوية فالقصر عندنا واجب لا جائز فقط وهو المروي عن عمر وعلي ونسبه النووي إلى كثير من أهل العلم. قال الخطابي كان مذهب أكثر علماء السلف وفقهاء الأمصار على أن القصر هو الواجب في السفر الخ ثم أورد ما عترض به على هذا القول وأجاب عنه، ومنه آية فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة قال أنها نزلت في صلاة الخوف لا السفر وإن نفي الجناح لا يستلزم نفي

الوجوب. اقول وهو الصواب الذي حققناه في التفسير من قبل - ومنه حديث عمر « صدقة من الله الخ وأجاب عنه بأن كونه رخصة وتخفيفاً لا ينافي كونه تاماً فأما ذلك بالنظر الى الأربح المفروضة في الخضر . وذكر حديثاً مرفوعاً بغير سند « الركنان في السفر ليستا قصران إنما القصر واحدة عند الخوف » وأجاب غيره عن حديث عمر بأن قوله (ص) « فاقبلوا صدقته » أمر بقبول القصر وهو للوجوب. وأما ما ذكره في مسافة القصر فهو قريب مما ينهيه في التفسير وفي مجدي المنار السابع والثالث عشر وأنه صحح « ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ » والاحتياط الأخذ بالثلاثة الفراسخ . وما ذكره من فروع المسألة لم يذكر له دليلاً

وأما مقاله في افتتاح الصلاة بسبحانك اللهم وبحمدك فلم يصح فيه حديث مرفوع كما قلنا وأقوى ما ورد فيه أن عمر رفع صوته به ليعلمه الناس فيقال لولا أنه سنة تلقاها عن النبي (ص) لما فعل

وأما قوله في التأمين أنه لم يبلغهم عن رسول (ص) فجوابه أنه بلغ غيرهم وقد عمت الرواية فيه عند أهل السنة والجماعة ومن حفظ حجة علي من لم يحفظ. علي أن الإباضية يوافقون الحنفية في هذا القول، ومتى عمت السنة كانت حجة علي كل مسلم

### ﴿ إهراق الكتب الضارة والفرق بينها ﴾

جاءنا من العلامة المستشرق الإنكليزي الشهير صاحب الامضاء ما نصه :

سيدي العلامة منشى المنار

بعد التعميمات ففسدت طابعت ماورد في الصفحة ٣٨٣ من المنار من استصوابكم إهراق الكتب فقد كررت ذلك حكاية جاء بها ياقوت في الجزء السادس من مجمع الأدباء كما يأتي: حدثني محب الدين محمد بن التجار ( المتوفى ٦٤٣ ) قال حضر الوحيه النحوي ( هو المبارك بن المبارك بن الدهان المتوفى ٦١٢ ) بدار الكتب التي يرباط للمأمونية وخازنها يومئذ أبو المالبي أحمد بن هبة الله فجرى حديث المعري فذمه - فلما قال وقال كان عندي في الخزانة كتاب من تصانيفه ففستته، فقال له الوحيه وأي شيء كان هذا الكتاب؟ قال كان كتاب نقض القرآن ( يعني كتاب الفصول والنهايات ) فقال له أخطأت في نسائه، فموجب الجماعة منه وتفاضوا عليه، واستشاط ابن هبة الله وقال له منك ينهي عن مثل هذا؟ قال نعم لا يجوز أن يكون هذا الكتاب مثل القرآن أو خيراً

منه أو دونه، فإن كان مثله أو خيراً منه - وحاش لله أن يكون ذلك - فلا يجب أن يفرض مثله، وإن كان دونه - وذلك مالا شك فيه - فتركه معجزة للقرآن فلا يجب التفريط فيه . فاستحسن الجماعة قوله ووافقته ابن هبة الله على الحق وسكت اه وما كان أجدر بالشار أن يفتي مثل فتوى ابن وحيه النحوي والسلام

## الخلاص

دس حرجليوث في اكنهرد

امتت بعين من رجب سنة ١٣٣١

(المنار) انني أشكر الدكتور الفاضل اتقاده وما رأى المنار جديراً به ، وهو كما قال فلو كنت مكان ابن وحيه لقلت مثل قوله ، والفرق بعيد جداً بين الواقعة التي قال فيها ابن وحيه بكلمته والواقعة التي استحسن فيها المنار احراق الكتب ، فذلك كتاب من آثار فيلسوف أديب لا تكاد توجد منه الا تلك النسخة في دار الكتب فالواجب حفظها والضم بها حفظاً لتنتج الافكار وآثار العلماء، وأما الكتب والرسائل التي يوزعها دعاة النصرانية بين عوام المسلمين في البحرين والخليج الفارسي وسائر البلاد فهي - على كونها منارات فتن - كثيرة المدد، دائمة المدد، اذا أحرق بعض الناس نسخاً منها لا يجنون على التاريخ ولا تفقد الأرض أثراً صالحاً ولا فاسداً ، وانما تسد فريضة الفتنة وتفرق الكلمة في بلاد ما اعتادت هذه المجادلات . وها أنا ذا أملك كثيراً من كتب النصارى القديمة والحديثة، ومن هذه الرسائل التي يطمعن مؤلفوها في الاسلام طعناً يعتقد أكثرهم أو كاهن أنه متعاهل ومهان ولو في بعضه كما أظن، ولم أحرق في زمني شيئاً منها ، ولو عثرت بكتاب من نوعها فقدت نسخة أو قلت لحرصت عليه اذا كان له قيمة في موضوعه وان اعتقدت ان ما فيه باطل . وقد اقترحت في السنة الاولى من المنار احراق أكثر كتب علماء المسلمين التي اعتقد انها ضارة في أسلوبها أو موضوعها ومنها أكثر كتب التعليم في المهادد الدينية المشهورة وان يبق من كل كتاب منها نسخة أو نسخ قليلة تحفظ في دور الكتب ليطلع عليها الباحثون في تاريخ العلم وسيره . وانما ترى الحكومات الحرة تمنع كثيراً من الكتب والرسائل والجرائد السياسية والمجوية والجدلية اذا كانت ترى في نشرها ضرراً ، وتصادر ما تضبطه منها كما ترى من انتكارة في السودان وغير السودان ، فما أرتأيانه من هذا القبيل ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل